أكدوا لـ الصباح أن الصيف والسفر ورمضان عوامل مؤثرة في عملية الاقتراع

نواب مبطلون: رموز سياسية تعود للانتخابات .. والأيام المقبلة حُبلى بالمفاجآت

كتب مصطفى كامل

كشف نواب في مجلس الأمة المبطل عن عودة رموز سياسية كانت مقاطعة لانتخابات مجلس الأمة مرة اخرى إلى الانتخابات بعد تبدد أسباب المقاطعة، مؤكدين أن الأيام المقبلة ستشهد العديد من المفاجآت.

وشدد النواب في تصريحات لـ«الصباح» على ضرورة تصحيح إجراءات الحكومة حتى لا يتم حل مجلس الأمة مرة أخرى، لافتين إلى أن الحكومة الحالية غير دستورية لافتقادها الوزير المحلل.

وأكد النائب صالح عاشور على ضرورة عودة مجلس 2009 لافتا ان مدته لم تنته بعد خاصة وانه منذ الدعوة لانتخابات المجلس المبطل 1 الى الان تعد فترة غير قانونية وبالتالي تكون هناك مدة متبقية من عمر مجلس 2009.

وكشف انه لم يحسم امر ترشحه في الانتخابات المقبلة حتى الان بسبب ان جميع الاجراءات التي سوف تقوم بها الحكومة الحالية تعد غير دستورية ويمكن الطعن ببطلانها بسهولة ويسر.

وأضاف عاشور في تصريح لـ«الصباح» ان الحكومة الحالية غير دستورية لافتقادها لوجود وزير محلل لاسيما وان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي ابطلت عضويتها كنائب عن الامة وبالتالي فان اي قرار تتخذه الحكومة الحالية يكون باطل.. باطل..باطل «على حد تعبيره»، مشيرا الى انه اذا كانت هناك رغبة سياسية في الابقاء على الوزيرة الرشيدي فانه يتعين ان يصدر بذلك مرسوم اخر غير الذي سبق ان صدر بحقها سابقا.

ودعا إلى ضرورة تصحيح الخطأ القائم حاليا وذلك عن طريق توزير احد نواب مجلس 2009 كمحلل، محذرا من تدني نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة ما لم يتم تصحيح الوضع الحالي للحكومة.

بدوره، شدد النائب في المجلس المبطل 2 خليل الصالح على ضرورة احترام الجميع لحكم المحكمة الدستورية، داعيا كل ابناء الشعب الى الوقوف اجلالا للقضاء الكويتي النزيه والعادل.

وذكر انه لم يحسم امره بشأن الترشح للانتخابات المقبلة حتى الان، لافتا الى ان قرار مقاطعة العرس الانتخابي المرتقب اختياري وذلك في ظل تبدد اسباب المقاطعين سابقا للانتخابات بحكم المحكمة الدستورية.

وتوقع الصالح في تصريح خاص لـ«الصباح» ان هناك المزيد من المشاركات سوف تشهدها الانتخابات المرتقبة لاسيما لأغلب الرموز والسياسيين المخضرمين الذين قاطعوا سابقا مشيرا الى ان الايام القليلة المقبلة حبلى بالكثير من المفاجآت.

وعن بعض التكهنات بتدني نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات المقبلة قال ان هناك العديد من العوامل تحكم هذا الامر على رأسها «الصيف والسفر وشهر رمضان المبارك».

من جهته اكد النائب السابق عبدالله المعيوف خوض الانتخابات البرلمانية القادمة في الدائرة الثالثة تحت شعار «تحصين الديمقراطية.. هدفنا» وناشد المعيوف ابناء الدائرة بالمشاركة الايجابية في ظل الاجواء والظروف الحالية مطالبا في الوقت نفسه السلطة التنفيذية توفير الاجواء الملائمة لراحة الناخبين وتسهيل عملية الاقتراع.

واضاف بانه يمد يد التعاون مع الناخبين لمصلحة استقرار وتنمية ورفاهية المواطن والوطن.

وقال المعيوف: ان المرحلة القادمة تتطلب منا تحقيق واستمرار الرفاهية والتطور من أجل طموحنا في توفير العيش الرغيد لكل اهلنا وتحقيق آمالنا في التنمية بمختلف قطاعات الحياة.

وأكد المعيوف على محاسبة المتسببين في الخلل «الدستوري» بالمراسيم والقرارات والإجراءات السابقة والتي دفعت الى احراج السلطة والنظام الديمقراطي بمثل هذه المواقف المؤسفة التي عطلت تحقيق التقدم والتطور الديمقراطي بعد 50 عاما من التجربة الديمقراطية الكويتية.

واختتم المعيوف تصريحه بمناشدة المواطنين في كل الدوائر للمشاركة الوطنية التي تتطلب التضحية في ظل كل الظروف، واعرب عن امله وامتنانه لكل الذين شاركوا في انتخابات ديسمبر 2012 التي اثبتت اصالة ومعدن المواطنين الكويتيين الحقة في احترام الدستور والقانون والنظام.

بدوره اعرب النائب المبطل مبارك العرف عن تفاؤله بالمشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات المقبلة في الدائرة الرابعة، داعيا المواطنين والمواطنات الى المشاركة الفعالة في هذه الانتخابات.

وتوقع العرف في تصريح للصحافيين ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات مجلس 2013 مشيرا الى وجود اسباب كثيرة جعلته يتوقع ازدياد نسبة المشاركة ومنها ما حققه مجلس 2012 وفق مرسوم الصوت الواحد من الكثير من الانجازات خاصة الشعبوية منها.

وأكد العرف احترامه لحكم المحكمة الدستورية وامتثاله لحيثيات الحكم، مطالبا الجميع تحكيم مصلحة الوطن فوق أي مصلحة أخرى.

وتوقع العرف ان تجرى الانتخابات في الأول من شهر رمضان المقبل.

صالح عاشور

خليل الصالح

مبارك العرف

عبدالله المعيوف

عاشور: مجلس 2009 يجب أن يعود لأن مدته لم تنته.. وإجراءات الحكومة غير دستورية

ضرورة احترام الجميع لحكم المحكمة الدستورية، داعيا كل ابناء الشعب الى الوقوف اجلالا للقضاء الكويتي النزيه والعادل.

الصالح: واجبنا احترام حكم «الدستورية» والوقوف إجلالاً للقضاء الكويتي النزيه والعادل

العديد من العوامل تحكم هذا الامر على رأسها «الصيف والسفر وشهر رمضان المبارك».

العرف: إنجازات مجلس 2013 لا يمكن تجاهلها.. وأتوقع زيادة كبيرة في نسب المشاركة

في التنمية بمختلف قطاعات الحياة.

المعيوف: هدفنا تحصين المسيرة الديمقراطية وتأمين أجواء المنافسة

أشاد بجهودها الإعلامية في خدمة أنشطة المجلس

أمين عام مجلس الأمة يكرم الزميلة منى ششتر

أقامت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس حفلا تكريميا لمدير تحرير الأخبار السياسية وقسم البرلمان في «كونا» الزميلة منى ششتر بمناسبة انتقالها للعمل مديرا لمكتب الوكالة في القاهرة.

وأشاد أمين عام المجلس علام الكندري بالجهود المهنية التي قدمتها الإعلامية ششتر في خدمة أنشطة وأعمال مجلس الأمة طوال خمسة عشر عاما كانت فيها مثالا للاعلامي المهني والجاد الامر الذي انعكس على نقل صورة حقيقية لمسيرة مجلس الأمة في وسائل الإعلام المختلفة. حضر اللقاء الأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام هاشم الموسوي ومدير إدارة الإعلام مظفر عبدالله راشد ورئيس قسم المرئي والإلكتروني والمسموع أمل المطوع والزميلان جمال العنزي ومشاري العجمي.

الكندري مكرما ششتر

دعا إلى «استنساخ» عبدالفتاح العلي في جميع الجهات الحكومية

تجمع «نبض الكويت»: الكلمات السامية خارطة طريق.. وعلينا التكاتف من أجل الوطن

أكد رئيس تجمع نبض الكويت يوسف زكريا أن الكويت الآن تحتاج إلى تكاتف أبنائها وتعاضدهم للخروج من الحالة السياسية التي تعيشها، وللدفع نحو استقرار البلد، لافتا إلى أن كل من يحب هذا الوطن عليه واجب وطني وهو العمل على إنجاح العملية الانتخابية حتى يأتي برلمان يؤدي دوره على الوجه الأكمل ويعمل على رقي وتطوير البلد من كافة النواحي الخدمية والاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف زكريا أن تجمع نبض الكويت وضع خطة عمل استراتيجية للفترة المقبلة حيث سيشارك تطوعيا في العملية الانتخابية لافتا إلى أن أعضاءه من الشباب المخلص المحب.

وقال ان التجمع سوف يقوم بتنظيم المؤتمرات التوعوية حول أهمية المشاركة في الانتخابات، مؤكدا أن الصوت أمانة، ويجب حشد الناخبين والناخبات للمشاركة في التصويت واختيار الافضل والأصلح.

وأشار زكريا إلى خطاب سمو أمير البلاد الذي يعتبر خارطة طريق لكل أهل الكويت مؤكدا أن سموه نعم الحاكم العادل الحريص على شعبه ومصلحة الأمة، مشيدا بقرار الكثير من القوى السياسية التي أعلنت خوض الانتخابات، ما يدل على أن حكم المحكمة الدستورية قد حسم الأمور ولن يكون هناك تراجع للخلف بعد الآن حيث ستقام الانتخابات في ظل الصوت الواحد الذي حصنته المحكمة الدستورية.

وقال ان تجمع نبض الكويت يضم ما يزيد على 1000 عضو من مختلف شرائح المجتمع، حيث يجمع أعضاءه حب الكويت، لافتا إلى أنه يفتح باب العضوية أمام كل من يريد الانضمام.

وطالب زكريا الحكومة بالتأني في قراراتها هذه المرة حتى لا تقع في مأزق الخطأ في الإجراءات، مشددا على ضرورة محاسبة من تسبب في توقف حال البلد بهذا الشكل وشلل عجلة التنمية.

وأوضح أهمية أن تعاد هيكلة الادارة العامة للفتوى والتشريع خاصة أنها تسببت في إحراج الحكومة في الكثير من القضايا، مطالبا بتغيير الوجوه والاعتماد على الكفاءات، مشيرا إلى أن عبد الفتاح العلي كفاءة يجب استنساخها في كل مرافق الدولة إذا كنا نرغب في الإصلاح.

أعلن في مؤتمر صحافي احترامه لحكم المحكمة الدستورية بحل البرلمان

الفزيع: الصوت الواحد كان مسلكاً ضرورياً لكسر احتكار عضوية مجلس الأمة

السعدون قال قديما عن «الدستورية»: لا تعليق على أحكامها وأنا أستمد موقفي منه !

نواف الفزيع متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

أي تغيير لقانون الانتخابات فيه تجاوز لأحكام «الدستورية» بعد تحصين الصوت الواحد

الصحافيون يتابعون تصريحات الفزيع (تصوير: صالح محمد)

أستغرب من تفصيل المواقف حسب القناعات الخاصة بعيدا عن ثوابت الدستور

أكد عضو المجلس المبطل نواف الفزيع ان المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة بتفسير القوانين، وأن حكمها «أكد صحة موقفنا من دستورية الصوت الواحد»، مستغربا ممن يفصلون المواقف على قناعاتهم الخاصة وليس على أساس الثوابت الدستورية.

وقال الفزيع في مؤتمر صحافي عقده في ديوانه ظهر امس إن الحكم عنوان الحقيقة ونحن استرحنا لهذا الحكم رغم إلغاء عضويتنا، مبديا تعجبه ممن لا يقبلون بحكم المحكمة الدستورية، وخصوصا ان النائب السابق احمد السعدون عندما فصلت المحكمة الدستورية في الخلاف على الرئاسة بينه وبين الخرافي قال لا تعليق على احكام الدستورية، مضيفا: وانا استمد موقفي من موقف السعدون».

وبين ان الصوت الواحد كان مسلكا ضروريا، وهناك من يريدون ان تكون عضوية مجلس الامة ارثا خاصا لهم يحصلون عليه بالتحالفات والتحزبات من اجل تحقيق اجنداتهم.

وذكر ان هناك استهدافاً للطبقة الوسطى، ووزيرة التنمية رولا دشتي اكدت له ان هناك دراسة جدية لرفع رسوم المحروقات وكذلك الكهرباء والماء، بينما الحكومة لم تضع يدها على السبب الرئيسي لتدهور الميزانية، لافتا الى ان الكويت دفعت بالامس غرامة كي داو، ثم تفاجأ بأحد المسؤولين يقول بأن غرامة مصفاة فيتنام ستكون اضعاف غرامة كي داو، مشددا على ان الحكومة اذا كانت تريد ان تقف على اسباب الهدر غير المبرر فلتنظر في العقود النفطية وكيف تفصل، وخصوصا عقد الشل بقيمة 800 مليون دينار.

ولفت الى تجمع المواطنين امام احد البنوك الذي رفض جدولة ديونهم، ولكن النصوص القانونية بإعادة جدولة القروض سارية لانها صدق عليها من مجلسنا والمحكمة الدستورية اكدت ان القوانين التي اقرها المجلس تبقى سارية، مستغربا رفض احد البنوك العمل بهذا القانون واعادة جدولة القروض بناء على قانون صادق عليه سمو الامير.

التوجه نحو رفع رسوم المحروقات والكهرباء استهداف غير مقبول للطبقة الوسطى

وبين انه منذ ان دخل المجلس المبطل كان متأكدا ان الحكومة لا تريد التعاون، والشيخ محمد العبدالله لم يرد الى هذه اللحظة عن اسئلتنا بخصوص اسباب تعطيل القوانين، ومنها قانون هيئة الاتصالات والكثير من القوانين، مؤكدا ان قانون صندوق الاسرة لم يكن ليرى النور لولا موقفه الذي كسر به مهلة الـ 6 اشهر بتوجيه استجواب وزيري المالية والنفط.

واشار الى ان وزير المالية عندما استجوبناه تأكد تواطؤ الدولة مع البنوك في تعطيل طلبات المواطنين في اعادة جدوولة القروض في صندوق المعسرين، ووزير النفط كانت عليه تجاوزات جسيمة في العقود النفطية.

وافاد بأن الحكومة لم ولن تلتزم بالكثير من القرارات بشأن اقالة القياديين والظلم الذي وقع في القطاع النفطي، واليوم نشهد مذبحة اخرى اذا كانت تريد الحكومة اقالة المعلمين، والاولى بالحكومة اقالة المستشارين الذين ابطلوا مجلسين بسبب المراسيم، مشددا على ان هؤلاء اولى بالاقالة اذا كانت الحكومة تريد ان تطبق القانون بعدالة في الكويت، مبينا ان الحكومة لا تنظر الى العدالة بقدر ما تنظر الى المصالح الاقتصادية او السياسية.

وشدد على أنه سيترشح للانتخابات المقبلة لان صندوق الاسرة لن يرى النور مالم يكن لنا موقف في المجلس المقبل، وهناك قضايا مستحقة للطبقة الوسطى، فالدولة ترفض زيادة بدل الايجار والقرض الاسكاني، وفي المقابل الدولة لا تجيب عن سبب استمرار الازمة الاسكانية واحتكار الاراضي، ولماذا اهالي شرق المسيلة يشترون المولدات على حسابهم لعدم توافر التيار الكهربائي، واهالي الدعية يعانون من انقطاع المياه.

صندوق الأسرة لم يكن ليرى النور لولا توجيه استجوابين إلى وزيري المالية والنفط

ورأى ان المال السياسي سوف يقدم على المجلس المقبل بشكل كبير، وكذلك المصالح الاقتصادية والتجارية، ولذلك يجب ان يكون للطبقة الوسطى وقفه تجاه الهجمة التجارية الشرسة التي تريد ان تدفع المشاريع الى القطاع الخاص بأسلوب مجحف لا يحاسب فيه المتجاوزون، موضحا ان هناك الكثير من الهموم للمواطن الكويتي التي تدفعنا الى الترشح وخوض الانتخابات من اجل العمل داخل قبة البرلمان على خدمة مصالح المواطنين.

واستغرب ان وزير الصحة عين 3 وكلاء مساعدين منهم احد اقاربه بدون حق قانوني، وهذه هي انجازات الحكومة تنفيع المتنفذين، وفي الايام الاخيرة اكتشفنا ان الصحة اشترت صمامات قلب مقلدة، وهناك الكثير من التجاوزات في العقود، وفي وزارة التربية اكتشفنا ان عقود صيانة التكييف الخاصة كلها منتهية، وربما يواجه ابناؤنا الطلبة في العام المقبل صيفا ملتهبا لان الوزارة لا تريد ان تجدد هذه العقود.

وعما يثار من مخاوف من عدم اصدار مرسوم الدعوة للانتخابات خلال الـ60 يوما واحتمال عودة مجلس 2009 لتعديل القانون الانتخابي، اعتبر ان مجلس 2009 انتهت مدته ولاعودة له، وعودته ستثير شبهة دستورية، ولا نتعامل مع اشاعات ولكننا بانتظار صدور مرسوم الدعوة للانتخابات على اساس قانون الصوت الواحد.

وزاد باننا كأعضاء مبطلين وكناشطين سياسيين نضحي بانفسنا من اجل الكويت، ولا تعنينا المناصب بقدر ما تعنينا مصلحة الكويت والمواطنين الكويتيين، مبينا ان ادارة البلد اليوم على المحك، وما يثار عن تحديد موعد الانتخابات دليل على هذا الامر.

واوضح انه لم يحضر اجتماع النواب المبطلين قبل ايام لانه صادف يوم استقباله المواطنين في ديوانه، ولكنه يتفق مع مطالبات النواب في شأن الدعوة للانتخابات.

اما عن حضوره اجتماعاتهم من عدمه، قال الفزيع: لست في جيب احد، لا اغلبية 2012 ولا اغلبية 2013 ولا في جيب الحكومة، ولو كان الاخوة اتفقوا معي على نفس الرؤية في الاستجوابات لاختلف الوضع كثيرا، ولا يمكن ان اكون الا في سياق مصالح المواطنين.

وبسؤاله ان كان يتخوف من وجود وسائل اتصال بين الاغلبية المبطلة السابقة مع السلطة التنفيذية او صفقة للعمل بنظام الصوتين، اجاب الفزيع: لا نمنع الاخرين من فتح قنوات الحوار مع السلطة، ولكن بعد ان حصنت المحكمة الدستورية مرسوم الصوت الواحد، فإن اي تغيير لهذا القانون فيه تجاوز لاحكام المحكمة الدستورية، متداركا « ولكن تقدير مرسوم الضرورة بالصوتين يعود الى سمو الامير لان هذه الاعتبارات بيده والدستور اعطاه هذه الصلاحية»، ولكن المنطق الطبيعي ان تجرى الانتخابات وفقا للصوت الواحد.